

ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا

The need to activate economic diplomacy to bring foreign investments to Algeria as a strategy for economic diversification after Corona pandemic

الدكتورة: خواص نصيرة

أستاذة محاضرة قسم " ب"، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1

E-mail: doctorakhsofia@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/03/30 تاريخ القبول : 2021/05/26 تاريخ النشر:

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم ومعرفة واقع إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالجزائر، فقد ظهرت أهمية ذلك بعد الآثار الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية الكارثية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، الذي كبح وأوقف عجلة التنمية الاقتصادية بالكامل، خاصة وأن الجزائر تعتمد على مورد وحيد للثروة ألا وهو البترول الذي كان ومازال رهينة تقلبات السوق العالمية، فكان لا بدّ من التفكير للتخلص من اقتصاد الريع وخلق بدائل اقتصادية تضمن للجزائر أمنها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتعريف بالمنتوج الجزائري في الأسواق العالمية والترويج للمقومات السياحية والفلاحية والثروات المائية والطاقات المتجددة... الخ.

الكلمات المفتاحية: تفعيل، الدبلوماسية، الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي، الجزائر، جائحة كورونا

Abstract:

This research paper aims to evaluate and understand the reality of the economic diversification strategy in Algeria. The importance of this latter appeared after the disastrous economic, social, and even political effects caused by the spread of corona virus which stopped the wheel of economic development completely; especially that Algeria depends on its only source of wealth, which is oil, that was and still a hostage of the global market.

It was necessary to think about getting rid of the rentier economy and create economic alternatives which guarantees Algeria its economic and social security through activating the role of economic diplomacy to attract foreign investments to Algeria, and introducing the Algerian product to the world market, besides, promoting agricultural and tourism potentials, water resources and renewable energies..... etc.

Key words: Activation, Diplomacy, Economical, Investment, Foreign, Algeria.

المؤلف المرسل : د. خواص نصيرة

مقدمة:

يهدف التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على المورد الوحيد للثروة (البتروول) الذي أصبح رهينة الأسعار والأزمات (الأزمة الصحية الأخيرة مع انتشار فيروس كورونا) إذ شهدت أسعار هذا الأخير انهياراً كبيراً وصلت أواخر 2020 إلى 14 دولاراً للبرميل الواحد، ما وضع معظم اقتصاديات الدولوالاقتصاد الجزائري على الخصوص في دائرة الخطر ما أجبر الدولة الجزائرية على العمل لاحتواء الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، من خلال تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية من طرف وزارة الخارجية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر من خلال التعريف بالسوق الجزائري وإمكانياته ومناخ الاستثمار.

فقد أدت التغيرات الدولية الحاصلة جراء انتشار فيروس كورونا إلى تطور العديد من المفاهيم السياسية، القانونية والاقتصادية، منها مفهوم الدبلوماسية الذي لم يعد محصوراً على كيفية إدارة الشؤون السياسية بين الدول بل شمل عدّة مجالات منها المجال الاقتصادي، إذ أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات تعزيز المصالح المختلفة للدول خاصة مع انتشار ظاهرة العولمة. بناءً على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما هي آليات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نقسم دراستنا إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثاني: أدوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثالث: تحديات ورهانات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

سأتبع المنهج الوصفي والتحليلي لمعالجة هذا الموضوع.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

لا بدّ من التعريف أولاً بالدبلوماسية الاقتصادية (المطلب الأول) ثم تسليط الضوء على أهميتها وأهدافها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

ظهر مصطلح الدبلوماسية منذ القدم وهي كلمة يونانية تعني " دبلوم " ومعناها الوثيقة المطوية التي تعطي لصاحبها التوصية الرسمية لدي الدولة المضيفة (1).

الدبلوماسية الاقتصادية هي فن تأمين الأمن الاقتصادي والمصالح الإستراتيجية لدولة ما وخدمتها من خلال استخدام العلاقات الدولية (على مستوى الحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال)⁽¹⁾ من خلال تشجيع الشركات الوطنية عمومية كانت أم خاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ولوج الأسواق العالمية، بهدف زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فالدبلوماسية الاقتصادية هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة في إطار العلاقات الاقتصادية لتطوير المصالح الخارجية للدولة وتأمين اقتصادها الوطني وحل مشاكلها الاقتصادية.

ويعرّفها Alexandere Kateb بأنها " وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى باستخدام وسائل اقتصادية (المفاوضات التجارية العالمية، تدابير لتوسع الشركات الوطنية في العالم أو على العكس بجذب الاستثمارات الأجنبية على أرض الوطن"⁽²⁾.

كما يمكن تعريفها بأنها "استخدام الدولة لعواملها السياسية وقدراتها ومواردها الاقتصادية، واستغلال نقاط قوتها بالطرف والأساليب الدبلوماسية في الوقت المناسب لخدمة مصالحها وكذا تحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية واجتماعية، محلياً ودولياً"⁽³⁾.

وتأخذ الدبلوماسية الاقتصادية عدّة أنواع (دبلوماسية الترويج التجاري هدفها الترويج للشركات الوطنية وتعزيز السياحة، دبلوماسية مالية هدفها متابعة أسعار الصرف العالمية، دبلوماسية تحفيزية هدفها تقديم الإعانات والمساعدات الإنسانية للمنظمات الدولية... الخ).

(1) بسم جوني، الدبلوماسية الاقتصادية، وزارة الصناعة اللبنانية، جويلية 2017، ص 4 (بتصرف).

(2) Kateb Alexandere (hiver 2010/2011), la diplomatie économique des nouvelle puissance; revue géoéconomie n 56, édition Choiseul.

(3) عبد السلام مخلوفي، أسماء عياط، الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018، بشار، الجزائر، ص 137.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الدبلوماسية الاقتصادية

تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دوراً هاماً في بناء الأنظمة الاقتصادية الحديثة ويظهر ذلك من خلال الأسباب التالية:

- تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بين دول العالم في إطار العولمة تحقيقاً للمصالح المشتركة سواء كانت إقليمية أو دولية.
- تنويع الشركاء الاقتصاديين خاصة بعد ظهور فيروس كورونا الذي ساهم في تغيير ملامح العالم الاقتصادية بظهور كتلتا وكيانات اقتصادية جديدة لها تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، وظهر ذلك أكثر وضوحاً مع تسويق المخابر العالمية للقاحات المضادة للفيروس.
- أصبح إدخال الدبلوماسية الاقتصادية كأسلوب حديث لإدارة شؤون الدول أكثر من ضرورة، بهدف زيادة التعاون بين الدول سياسياً، اقتصادياً وأمنياً.
- تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية يساهم في الانفتاح على الأسواق العالمية والتعريف بمقومات الدولة المستضيفة للاستثمار في أي مجال كان.
- تساهم الدبلوماسية الاقتصادية في تقديم المساعدة والدعم المالي والمعرفي للشركات الوطنية مع تعزيز تواجد الشركات الأجنبية في الدولة.
- المساهمة في جلب العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا الحديثة، مع استغلال الكفاءات الجزائرية المتواجدة بالخارج، مع تشجيع المهاجرين لاستثمار أموالهم في بلدهم الأم من خلال فتح فروع بنكية بالخارج.
- تعزيز التصدير نحو أسواق غير الأسواق المعتادة كالدول الإفريقية وخاصة دول الساحل ودول أمريكا اللاتينية ودول الخليج، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفير الموارد المالية والوسائل اللوجيستكية (كالطريق العابر للصحراء الإفريقية الذي يربط الجزائر بتونس ثم النيجر ثم التشاد...الخ).

المبحث الثاني: أدوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تطبيقاً لمساعي الإنعاش الاقتصادي وتحقيق الأهداف الرامية إلى تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتطوير الصادرات خارج المحروقات وضعت الدولة الجزائرية أدوات قانونية ومؤسسية لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الأول: الأدوات القانونية لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

عملت وزارة الخارجية على إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية في إطار المساعي الحديثة للإنعاش الاقتصادي وتطوير الصادرات و تعزيز تواجد المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في البلدان الأجنبية والترويج لمناخ الاستثمار في الجزائر للمستثمرين الأجانب والمهاجرين الجزائريين المتواجدين في الخارج، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا باستعمال الأدوات القانونية المشجعة ومنها:

- توفير مناخ استثمار مشجع وهذا ما نص عليه الدستور الجزائري الأخير الصادر بتاريخ 2020/12/30⁽¹⁾ في المادة 61 منه على أن "حرية التجارة والاستثمار مضمونة وتمارس في إطار القانون".

- ضمان الأمن القانوني والثبات التشريعي الذي يعتبر الأمان الكافي للمشروع، والذي يُعرف على أنه "الشرط الذي تتعهد الدولة بمقتضاه بعدم تطبيق أي تشريع جديد أو لائحة جديدة على العقد الذي تيرمه مع الطرف الأجنبي"⁽²⁾، كما أنه "تجميد القانون الواجب التطبيق على العقد من حيث الزمان والمكان وإبقاؤه على الحالة التي كان عليها لحظة إبرام العقد"⁽³⁾.

فالتحدي الكبير لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر هو تحقيق استقرار التشريعات الخاصة بالاستثمار والقوانين المتصلة بها أهمها:

- القانون رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار (ج. ر عدد 46).
- المرسوم التنفيذي رقم 100/17 المؤرخ في 2017/03/05 المحدد لصلاحيات وطريقة تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ج. ر عدد 16).
- المرسوم التنفيذي رقم 101/17 المؤرخ في 2017/03/05 المحدد للقوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفية تطبيقها على مختلف أنواع الاستثمارات (ج. ر عدد 16).
- المرسوم التنفيذي رقم 102/17 المؤرخ في 2017/03/05 المحدد لكيفية تسجيل الاستثمارات (ج. ر عدد 16).
- المرسوم التنفيذي رقم 103/17 المؤرخ في 2017/03/05 المحدد لمبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفية تحصيله (ج. ر عدد 16).
- المرسوم التنفيذي رقم 104/17 المؤرخ في 2017/03/05 المتعلق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبه.
- المرسوم التنفيذي رقم 105/17 المؤرخ في 2017/03/05 المحدد لكيفية تطبيق المزايا الإضافية للاستغلال الممنوحة للاستثمارات المنشئة لأكثر من (100) مائة منصب شغل.

(1) المرسوم الرئاسي رقم 442/20 الموافق ل 2020 /12/30 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية، العدد 82.

(2) حفيفة السيد الحداد، العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية "تحديد ماهيتها والنظام القانوني الحاكم لها"، منشورات الحلبي، بيروت 2003، ص140.

(3) طه أحمد علي قاسم، تسوية المنازعات الدولية الاقتصادية، دراسة سياسية قانونية لدور المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2008، ص40.

هذه النصوص القانونية أوردتها بوابة الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى موقع وزارة الخارجية الجزائرية لإعلام المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب والجزائريين بالتحفيزات التي سيستفيدون منها في حال استثمارهم في الجزائر، وأرقت ذلك بدليل المستثمر⁽¹⁾ في حدود 60 صفحة، تلخص فيه الأدوات والأطر القانونية للاستثمار في الجزائر، والمقومات والثروات الهامة التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تكون مستقبلاً أرضية خصبة للثروة منها (الاستثمار السياحي، الاستثمار الفلاحي، الاستثمار في الثروات الباطنية والموارد المائية، الاستثمار في الطاقات المتجددة... الخ).

المطلب الثاني: الأدوات المؤسسية لتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

لا يمكن أن تؤدي الدبلوماسية الاقتصادية دورها إلا بتوفير أدوات مؤسسية لتفعيلها، والتي تمثل في نفس الوقت أصحاب المصلحة فيها.

أولاً: الهيئات ذات المصلحة

يمكن إجمالها فيما يلي:

- الوزارات (الخارجية، المالية، التجارة، النقل... الخ).
 - السفارات والتقنليات.
 - المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين (رجال الأعمال وكونفدراليات أرباب العمل).
 - الشركات والمجمعات الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - غرف التجارة والصناعة.
 - وسائل الإعلام بمختلف أنواعها ومنها الإلكترونية والمفاوضات.
 - الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والسمعة الوطنية للدولة المستقبلية للاستثمارات الأجنبية.
 - البحوث والدراسات العلمية.
 - المعارض الدولية والأيام الدراسية والمؤتمرات.
- وتعزيزاً لوجود الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، انتهجت وزارة الخارجية عدّة طرق ووسائل لدعم الصادرات خارج المحروقات من بينها:

ثانياً: الصندوق الخاص بترقية الصادرات

تم إنشاؤه من أجل التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات بالخارج بموجب قانون المالية لسنة 1996⁽²⁾.

(1) موقع وزارة الخارجية الجزائرية، تم تصفحه يوم 2021/03/03 على الساعة 13:30 زوالاً.

(2) الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، ج.ر. عدد 82.

ثالثاً: التسهيلات الجمركية والبنكية

تتمثل أهم التسهيلات الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين فيما يلي:

- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.
- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع.
- تفعيل الدفتر الخاص بالتصريح عن التصدير بمدة صلاحية (01) سنة خاص بالمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويُسلم حصرياً من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.
- التصريح المسبق والمبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

أما التسهيلات المالية والبنكية فتتمثل فيما يلي:

تستفيد الشركات الوطنية المنتجة للبضائع والخدمات والتي تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية من التسهيلات البنكية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير بتقديم وثائق إثبات (شهادة توطين التصدير، استعادة وإعادة عائدات التصدير، أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج).

رابعاً: الإتفاقيات التجارية ومناطق التبادل الحر

من أجل الانفتاح على اقتصاديات الدول العربية والدول الإفريقية، سعت الجزائر للمصادقة والانضمام إلى عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا الانخراط في مناطق التبادل التجاري الحر من بينها، منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية التي وقعت عليها الجزائر بتاريخ 2018/03/21 برواندا إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع والخدمات وفض النزاعات، وكان التصديق عليها بشكل رسمي بتاريخ 2020/02/28 وتم إصدار قانون يتضمن التصديق على الاتفاقية بتاريخ 2020/12/29.

وفي إطار التكامل الاقتصادي العربي، تم إنشاء معاهدة لتسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية والتي تمت المصادقة عليها بتاريخ 1981/02/10 بتونس، وصادقت عليها الجزائر بتاريخ 2004/08/04، وانضمت إليها رسمياً بتاريخ 2019/01/01.

خامساً: تفعيل دور وزارة الخارجية والسفراء والقناصل

من بين أهم الأدوات المؤسسية للدبلوماسية الاقتصادية هي الصلاحيات الممنوحة لوزارة الخارجية والسفراء والقناصل.

1- دور وزارة الخارجية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية:

لا يقتصر دور وزارة الخارجية في العمل الدبلوماسي السياسي فقط، بل لها دور فعال في جلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر من خلال إعطاء صورة لمناخ الاستثمار للبلد للمتعاملين الأجانب والبحث عن أسواق خارجية تحتوي المنتج المحلي من خلال دعم المتعاملين والمصدرين الاقتصاديين الجزائريين. فقد حدّد المرسوم الرئاسي رقم 403/2 المؤرخ في 20 نوفمبر 2002⁽¹⁾ في مادته 14 صلاحيات وزارة الخارجية في المجال الاقتصادي من خلال البحث عن الشراكة مع المتعاملين الأجانب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وكذا المشاركة في ترقية التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري الثقافي والاجتماعي مع الحكومات الأجنبية، كما تضمن المرسوم الرئاسي رقم 244/19 المؤرخ في 2019/09/11 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الخارجية صلاحيات مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:

- ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر.
- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- التزويد بالمعلومات والتحليل الاقتصادية لدخول السوق الخارجية ودعم مجهودات المؤسسات الجزائرية.
- إنشاء بوابة حول التجارة الخارجية ووضعها تحت تصرف المتدخلين الوطنيين و الممثلات الدبلوماسية.

2- دور السفراء و القناصلة في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية:

حسب نص المادتين 3 و 9 على التوالي من المرسوم الرئاسي 406/02 المؤرخ في 2002/11/26 المتضمن صلاحيات السفراء الجزائريين (ج.ر عدد 79) "يجب على السفير من أجل التعريف بالسوق الجزائري ودعم المتعاملين الجزائريين أن يقوم بمساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية، في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب مع تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية والشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد".

أما بالنسبة للقناصلة فحسب نص المادتين 15 و 16 من المرسوم الرئاسي رقم 407/02 المؤرخ في 2002 المحدد لصلاحيات رؤساء المراكز القنصلية الجزائرية فيظهر دورهم في تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية من خلال العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والتشجيع على إقامة شراكة بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والدوليين، مع إطلاع المتعاملين الجزائريين على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر وتقديم المساعدة لهم.

سادساً: المعارض الدولية

تلعب المعارض الدولية فرصة كبيرة للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين ولأية دولة ترغب في ولوج الأسواق الخارجية والتعريف بالمنتج المحلي، وسعيًا منها في تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية وتحفيز المستثمرين الأجانب لولوج السوق الجزائري ودعم الشركات الجزائرية لتصدير منتجاتهم مهما كانت طبيعتها، تعمل وزارة الخارجية من خلال مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات على تنظيم تظاهرات اقتصادية في الخارج والداخل، وهذا ما حدث مؤخرًا في شهر مارس أين قام المتعامل الاقتصادي كوندور بالتنسيق مع وزارة الخارجية وبحضور سفراء القارة الإفريقية بتنظيم معرض لعرض منتجاته للتعريف بها ودخول الأسواق الإفريقية ودول المغرب العربي (ليبيا وموريتانيا وتونس).

1- التظاهرات الاقتصادية التي ستعقد في الخارج:

التظاهرة	البلد	التاريخ
الطبعة 8 للصالون الدولي للمؤسسة والمؤسسة الصغيرة والشراكة بياواندي (التصنيع في إفريقيا -2021 مفتاح نهوض إفريقيا)	الكامرون	24 أبريل إلى 2021/05/02
المعرض الدولي لدمار.	السنغال	من 06 إلى 2021/12/20
الأيام الاقتصادية بفيشانزا.	إيطاليا	26 و 2021/05/27

المصدر: موقع وزارة الخارجية الجزائرية بتاريخ 2021/03/07

2- التظاهرات الاقتصادية التي ستعقد في الجزائر

التظاهرة	المكان	التاريخ
الطبعة الأولى للصالون الدولي للتصدير واللوجيستيك	قصر المعارض صافكس، الجزائر	06 إلى 2021/07/08
الصالون الدولي لاسترجاع واستغلال النفايات	قصر المعارض صافكس، الجزائر	من 01 إلى 2012/10/14
الصالون الخامس الدولي للنقل واللوجيستيك	الجزائر	من 23 إلى 25 نوفمبر 2021

المصدر: موقع وزارة الخارجية الجزائرية بتاريخ 2021/03/07

المبحث الثالث: واقع وتحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية المطلب الأول: واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تعرّض الاقتصاد الجزائري إلى أزمة كبيرة عام 1986 مع انهيار أسعار النفط، ما جعل الحكومة الجزائرية تغير من سياستها الاقتصادية والسياسية للخروج من الأزمة بعقد عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول الأوروبية (اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية الموقع بتاريخ 4 مارس 1997 والذي دخل حيز النفاذ عام 2005)، وكذا إبرام اتفاقيات مع عدة دول آسيوية وأمريكية ودول عربية وإفريقية، وكانت معظم هذه الاتفاقيات حول ترقية الاستثمارات التي لها تأثير مباشر على الصادرات، كما تضمن كل ما يخص التبادل التجاري بين الجزائر وبقية دول العالم⁽¹⁾.

عملت الجزائر على توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي والتعاون شمال-جنوب من خلال إبرام عدة شراكات أهمها الشراكة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) الذي يعتبر أهم تجليات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في إفريقيا⁽²⁾.

ضف إلى ذلك عملت الجزائر على منح قروض للدول الإفريقية ومسح ديون بعضها وتحويلها إلى مشاريع استثمارية تقوم بها الشركات الجزائرية عمومية كانت أو خاصة (كشركة سوناطراك، سونلغاز، أو شركتا كوندوروسيفيتال في القطاع الخاص)، فقد قامت الجزائر ومنذ 2010 بمسح ديون 14 دولة إفريقية، وهذا ما يُعرف في العلاقات الدولية والدبلوماسية بمبدأ حسن الجوار واستخدام القوة الناعمة.

إضافة إلى الدور الجزائري الكبير والهام في فض العديد من النزاعات الإقليمية والدولية منها النزاع المالي والليبي والإثيوبي ومنح خبرتها لدول العالم في مكافحة الإرهاب.

تسعى الجزائر إلى توطيد علاقتها مع دول إفريقيا، خاصة دول غرب إفريقيا من خلال القيام بمشاريع كبرى غرضها تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي مثل مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر - لاغوس - النيجر).

إضافة إلى دور الجزائر الهام في الاتفاق التاريخي لمنظمة الأوبك مع انتشار فيروس كورونا منذ 2019 والسقوط الحاد لأسعار النفط والذي تضمن تخفيض الإنتاج بهدف استعادة سوق النفط توازنها.

(1)نورة شرع، عبد الرزاق مولاي لخضر، أحمد لعمي، دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2020، ص355.

(2)فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 8، العدد 15، جويلية 2019، ص201.

تعتبر آلية الدبلوماسية الاقتصادية الورقة الوحيدة للجزائر في الوقت الحالي لغزو السوق الإفريقية خاصة باعتبارها أنسب شريك في القارة الإفريقية وهذا راجع لوزنها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي وموقعها الإستراتيجي، ولعل تغيير وزارة الخارجية الجزائرية اهتمامها بإفريقيا لخير دليل على ذلك، حيث كَتَفَ وزير الخارجية الجزائري زيارته لدول إفريقيا تفعيلا للدبلوماسية الاقتصادية ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية والتعريف بالسوق الجزائرية.

المطلب الثاني: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

- تواجه الجزائر عدّة تحديات ورهانات في إطار سعيها لتنويع شركائها الاقتصاديين منها:
- التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية والغربية و على طول الشريط الحدودي بالجنوب الكبير (تهديدات إرهابية، التهريب، تجارة المخدرات وتهريب البشر والهجرة غير الشرعية).
 - منافسة دول أخرى للجزائر في غزو السوق الإفريقية كالمغرب والإمارات العربية والمتحدة من خلال تقديمهم لمساعدات إنسانية لهذه الدول خاصة دول غرب إفريقيا مع انتشار فيروس كورونا.
 - وقوع الجزائر في منطقة نزاع يجعلها تتكبد ميزانية كبيرة لتغطية احتياجاتها الأمنية عوض استثمارها في مشاريع اقتصادية و اجتماعية.
 - الهجمات الإلكترونية التي تعرضت وتتعرض إليها المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية والشركات الاقتصادية.
 - محاولة بعض الأطراف زعزعة الاستقرار الداخلي للجزائر باستغلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة جراء انتشار فيروس كورونا.
 - عدم معرفة الأفارقة للسوق الجزائري ومقدّراته، وجهلهم لفرص الاستثمار في الجزائر.

الخاتمة:

تعمل الجزائر جاهدة للخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي وقعت فيها جراء الفساد المالي والتأثير الكبير لانتشار فيروس كورونا على ما بقي من آمال للنهوض بالاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية للمحروقات، والذي يعتبر اقتصاد ريعي غير منتج للثروة الدائمة التي ستبقى للأجيال القادمة، لذلك غير مسؤولوها بوصلة الاقتصاد من خلال انتهاج الدبلوماسية الاقتصادية كألية بديلة لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر ومساعدة المتعاملين الجزائريين لولوج الأسواق الأجنبية بمساعدة السفارات و القناصل ووزارة الخارجية للقيام بذلك بالتنسيق مع الوزارات الفاعلة أيضا كوزارة المالية والتجارة والنقل.

ولعلّ الدبلوماسية النشيطة والمكثفة اتجاه الدول الإفريقية التي يقوم بها وزير الخارجية "صبري بوقادوم" في الآونة الأخيرة تتم عن تغيير السياسة الاقتصادية للجزائر من خلال تنويع الشركاء الاقتصاديين (الصين والدول الإفريقية) ولا تبقى رهينة اقتصادية غير مريحة.

لم تكن آثار فيروس كورونا من الجانب السياسي فقط من خلال ظهور علاقات سياسية جديد بل تعداه للاقتصاد الذي يعتبر القلب النابض لكل دولة، ومن الدروس المستخلصة من هذه الأزمة الصحية أن الاعتماد على مورد واحد للثروة ستكون عواقبه كبيرة وقد أيقنت الجزائر هذا الأمر متأخرة جد او أصبحت الآن تسابق الزمن لمحو الآثار الاقتصادية للأزمة من خلال تشجيعها للمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة و المقاولاتية، لأن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية ليس كافيا ويحتاج إلى جهود كبيرة واهتمام كبير من طرف الدولة وتكوين السفراء و القناصل في هذا المجال أو إمدادهم بإطارات في المجالين القانوني والاقتصادي، مع ضرورة تحقيق الأمن القانوني للمستثمرين الأجانب.

النتائج:

- غياب إستراتيجية ورؤية واضحة لتسيير الاقتصاد الجزائري بسبب عدم جدية بعض المسيرين.
- اهتمام الجزائر الزائد بالدبلوماسية السياسية على حساب الدبلوماسية الاقتصادية لحل النزاعات الإقليمية باعتبارها تقع في منطقة صراع.
- وجود لوبيات سياسية واقتصادية أجنبية تحاول عرقلة المسار الجديد لتوجه الاقتصاد الجزائري من خلال محاولة إشعال الجبهة مستغلة الظروف الاقتصادية الخانقة للبلاد خاصة مع تراجع احتياطي الصرف وتآكله مع انتشار فيروس كورونا بالإضافة لتوقف معظم المشاريع الاجتماعية والاقتصادية.
- عدم استقرار التشريعات التي تحقق الأمن القانوني للمستثمر الأجنبي والوطني.

التوصيات:

من أجل أن تصل الجزائر إلى نتائج إيجابية من خلال تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية يجب ما يلي:

- العمل على تحسين مناخ الاستثمار للمستثمرين الأجانب والوطنيين من خلال ضمان استقرار التشريعات والعمل على تحقيق الأمن وكذا القضاء على البيروقراطية الإدارية التي قتلت وعرقلت عدّة استثمارات، ولا يكون ذلك إلا بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى الوزارات المعنية وإنشاء منصة رقمية خاصة استقبال ملفات المستثمرين.
- ضرورة إدراج الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية الجزائرية.
- إعادة النظر في اتفاقات الشراكة بما يضمن معادلة مسفيد- مستفيد، ولا تكون السوق الجزائرية مجرد سوق استهلاكية فقط .
- العمل على تنويع الشركاء الاقتصاديين خاصة السوق الإفريقية وأمريكا اللاتينية ليس فقط الإتحاد الأوروبي والصين.
- ضرورة مرافقة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في مجال التصدير من خلال تسهيل دخولهم للأسواق العالمية.
- الاعتماد على الذكاء الاقتصادي واقتصاد المعرفة والذكاء الاصطناعي في تسيير الشؤون الاقتصادية للدولة.
- الاستثمار في المؤسسات الناشئة التي يمكن أن تعطي دفعاً للاقتصاد الوطني.
- ضرورة إشراك الجامعات ومخابر ومراكز البحث العلمي في عملية الدبلوماسية الاقتصادية باعتماد الدراسات القانونية و الاقتصادية والسياسية.

قائمة المراجع والمصادر:

قائمة المصادر:

- 1- الأمر رقم 95- 27 المؤرخ في 30/12/1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، ج.ر عدد 82.
- 2- المرسوم الرئاسي رقم 442/20 الموافق ل 30/12/2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية، العدد 82.
- 3- القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بترقية الاستثمار (ج. ر عدد 46).
- 4- المرسوم الرئاسي رقم 403/02 المؤرخ في 20 نوفمبر 2002 ج.ر عدد 79 المؤرخ في 01/12/2002.
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 100/17 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد لصلاحيات وطريقة تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ج. ر عدد 16).
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 101/17 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد للقوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيقها على مختلف أنواع الاستثمارات.
- 7- المرسوم التنفيذي رقم 102/17 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد لكيفيات تسجيل الاستثمارات (ج. ر عدد 16).
- 8- المرسوم التنفيذي رقم 103/17 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد لمبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفية تحصيله (ج. ر عدد 16).
- 9- المرسوم التنفيذي رقم 104/17 المؤرخ في 05/03/2017 المتعلق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبة، ج.ر عدد 16 .

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- حفيظة السيد الحداد، العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية "تحديد ماهيتها والنظام القانوني الحاكم لها"، منشورات الحلبي، بيروت 2003.
- 2- طه أحمد علي قاسم، تسوية المنازعات الدولية الاقتصادية، دراسة سياسية قانونية لدور المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2008.

ب- المقالات:

- 1- بسام جوني، الدبلوماسية الاقتصادية، وزارة الصناعة اللبنانية، جويلية 2017، (بتصرف).
- 2- عبد السلام مخلوفي، أسماء عياط، الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018، بشار، الجزائر.
- 3- نورة شرع، عبد الرزاق مولاي لخضر، أحمد لعمى، دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2020.
- 4- فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 8، العدد 15، جويلية 2019.

المراجع الأجنبية:

- 1-KatebAlexandere (hiver2010/2011), la diplomatie économique des nouvelle puissance;revue géoéconomie n°56, édition choiseul

المواقع الإلكترونية: -موقع وزارة الخارجية الجزائرية.